

نحو العدالة الاجتماعية

للمحاضرة صاحب المعالي الأستاذ عبد المحيد بدر بك

وزير الشؤون الاجتماعية

نص المحاضرة التي ألقاها ، بمالية بقاعة يورت التذكارية بالجامعة الأمريكية

مساء يوم ٢٥/١٠/١٩٤٥

منذ سبعة أشهر أو تزيد قليلا ، وقفت موقفي هذا لألقي بناء على رغبة الدكتور كليفلاند محاضرة كان موضوعها "إلى أي حد يمكن أن تكون مسألة رفع مستوى المعيشة في الشعوب مسألة دولية" ، وكان مرد الفكرة إلى ما ترمى إلينا عن مقترحات دومبا رتون أو كس التي بنى على أساسها ميثاق الأمم المتحدة الذي اشترك مندوبو مصر في توقيعه بسان فرانسيسكو ، وأقره البرلمان في الدورة الاستثنائية الأخيرة ، والذي يعزينا من أمره هنا هو تأليف المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، ولا شك في أنه سيكون من أهم أغراض ذلك المجلس ، رفع مستوى المعيشة في الشعوب ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، أداء للواجب الذي نص عليه في ديباجة الميثاق ، فقد ورد فيها ما نسمه "على لسان الأمم المتحدة" (وأن نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا) ، على أن الجهود الدولية لا يمكن أن تكفي إذا لم تقترن بجهود كل دولة على حدة ، لرفع مستوى المعيشة فيها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقاتها المختلفة .

وواجبنا حيال هذا الموضوع الخطير ، يحتم علينا الاستفادة بأراء المفكرين من علماء الاجتماع ، عن طريق المحاضرات أحيانا ، والمناظرات أحيانا أخرى ، ولذلك جعلت فاتحة الموسم الثقافي لوزارة الشؤون الاجتماعية في دورته الأولى ، كلمة ألقيا عليكم تحت عنوان "نحو العدالة الاجتماعية" ، ومن التجوز أن نسميها محاضرة إذ الواقع أنها نداء ، أتوجه به إلى كل من يؤمن مهي بأن الجاهل في ذمة العالم وأن للوطن في ذمنا ضريبة معنوية تؤديها على صورة الإرشاد والرأي السديد .

وإني باسم مصر ، أطالب أساطين الاقتصاد وعلماء الاجتماع ، بإسداء المشورة إلى الحكومة فيما هي بسبيله من معالجة مشاكلنا الاجتماعية ، ومعاونتها على إثارة الاهتمام بهذه المشاكل ، ومساهمة كل قادر على الاشتراك في حلها بنصيبه المستطاع وليس بدعا أن تصدر هذه النسيبة من وزير يحمل تبعات الحكم ، لأنه لا شك في أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بجهود الحكومة وحدها ، بل لابد من أن يتعاون الشعب معها على رفع مستواه وتحقيق هذه العدالة المرجوة بين طبقاته .

وإذا نحن استعرضنا مشاكلنا الاجتماعية تصدّر لنا التالوث المنقوت الذي يتخلل فيه الفقر والجمل والمرض .

فأما الفقر فنشأه في رأيي فيما يتعلق بسواد الشعب في الريف من ضيق رقعة الأرض ، بالنسبة لعدد السكان ، وتدهور الانتاج الزراعى بسبب التوسع في نظام الرى الصينى بغير أن يقتن بشق المصارف الكفيلة بالمحافظة على جودة التربة ، وعدم العناية باستخدام الآلات الحديثة في الأعمال الزراعية ، ويزيد الطين بلة تورط المستأجرين في المراتب التي يعقدها ملاك الأراضي ، ومبالغتهم في تقدير قيمة الإيجار الى حد يعجزون معه عن التسديد ، وقد تصل الحال بالكثيرين منهم الى بيع ما كانوا يملكون في سبيل الوفاء ببقية الإيجار الذي أسرفوا على أنفسهم في احتاله ، ويتصل بهذا الموضوع مظهر بشع ، يجب أن يزول من الوجود ، وهو استئثار فرد واحد بملكية كل زمام القرية ، والناس في هذه الحالة ، ليسوا إلا عبيدا لهذا السيد الفرد ، يتحكم فيهم كيفما يشاء ، سواء أكانوا مستأجرين أو أجراء . وتعتمد الحكومة في مثل هذه الحالة ، أن تنزع ربع زمام القرية ، ثم تبعه لبعض سكانها المعدمين ، بشروط ميسورة ، وصحيح أنه عند ما نزلت الآية الكريمة : "وذلك الأيام داوموا بين الناس" قال النبي عليه الصلاة والسلام "إبشروا يارعاة الغنم" لكن هذا التداول في القرية المملوكة لفرد واحد ، ميطول إنتظاره الى أمد بعيد ، ولا بد لرفع مستوى سكانها من تشريع يجعل بازالة مظهر العبودية التي يرسفون في أغلالها أبد الدهر ، أما الأجراء من العمال الزراعيين ، فحالمهم أشد بؤسا بسبب قلة أجورهم ، وقصورها عن الوفاء بتكاليف الحياة اللائقة بإنسانيتهم ، سواء بالنسبة إليهم ، أو لمن يتكفلون بهم من الزوجات والأولاد ولذلك تعتم الحكومة ، أن تستمدر في شأنهم قانونا تتألف على مقتضاه بلان أقليمية ، لتحديد أجورهم سنويا ، بعد الإسترشاد بأسعار المحاصيل وقيمة الأرض وتكاليف الحياة .

وترى الحكومة في شأن المعدمين والأجراء أيضا أن تمكنهم من التملك والعمل في شمال الدلتا حيث توجد الأراضي المحتاجة للإصلاح ، كما أنها ستبيع لهم مئات من آلاف الأفدنة التي تملكها وتصلح للزراعة فصلا وذلك على صفقات صغيرة بثمن مقسط على أجل طويل وفوائد معقولة ، وسيراعى في التملك أو التشغيل تمييز سكان المديرية المزدهرة بأهلها كالمثوبة مثلا ، حيث تشتد كثافة السكان ويضيق عنهم نطاق الأرض ، وتهبط أجورهم تبعا للعرض والطلب ونرجو إذا تحققت لنا وحدة وادى النيل عما قريب فيما نؤمل أن يحدد الأجراء في الشطر الآخر من الوادى مجالا للعمل لأنه ليس في مصلحة أحد أن تضيق مياه النيل حدرا وأن تكون في السودان مساحات واسعة صالحة للزراعة ، ثم تترك بورا ، لقلة يدى عاملة في استنباتها ، بينما تخرج متمر بالعاطلين من أولئك البهل وتكون الخسارة مزدوجة بهذا البوار وذلك التعطل ويصدق فينا وفي حلفائنا قول الشاعر :

كالميس في اليباء يقتلها الظما والماء فوق ظيورها محمول

وتعلق الحكومة أملا كبيرا على كشف كنوز الصحراء لاستغلال ثرواتها المعدنية وتوجيه بعض العمال العاطلين إلى مناجمها الفنية ، ولعل هذا المورد سيكون أحد عناصر المحاضرة التي نتطلع إلى الاستماع إليها بنارغ الصبر من حضرة صاحب السعادة عبد القوي أحمد باشا في يوم الخميس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، وفي هذه القاعة أيضا .

وأما العمال الصناعيون ، فلا يقلون عن اخوانهم في الريف بؤسا ، على الرغم مما شملتهم به الحكومة منذ سنوات طويلة ، من العناية بأمورهم ، وإصدار التشريعات الكفيلة بصيانة حقوقهم ، وتأليف اللجان التي تدافع عن مصالحهم ، وتحاول أن تؤدي إليهم ألوانا من الخدمات الثقافية والاجتماعية . وذلك لأن الصناعة في مصر لا تزال في طفولتها ، ولا يزال مجالها ضيق من أن يتسع لاستيعاب كل من في المدن من العمال العاطلين ولقانون العرض والطلب قساوته فيهم ، لذلك نرى أجورهم منخفضة كثيرا عن أجور نظرائهم في الأمم الصناعية ، ويزيد وطأة هذا القانون شدة أن عشرات من ألوف العمال ، الذين كانوا يعملون في السلطات العسكرية سيتطلون بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، ولا يقتصر ضرر ذلك عليهم وحدهم ، بل سيتعداهم إلى غيرهم من العمال الذين يعملون الآن في المصانع الحكومية والأهلية ، نتيجة لتراحم الجميع على الوظائف المحدودة ، وهي مشكلة تعد من أعوص المشاكل التي تواجهها الحكومة الآن ، ولقد توسلت بجلتها بتخصيص خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات ، اقتطعتها من المال الاحتياطي لتعجل بتنفيذ المشروعات التي توقفت تنفيذها بسبب الحرب ، وترجو الحكومة من وراء ذلك أن تفسح المجال أمام العمال الذين سيتطلون بعد ترك الخدمة في السلطات العسكرية لتحسينهم من البطالة ، ويحمي اخوانهم في المصانع الحكومية والأهلية ، من خطر التراحم الذي يهددهم بخفض الأجور عما هي عليه الآن ، في حين أنها أقل مما يكفي لمواجهة تكاليف الحياة ، وقد حرصت الحكومة على أن تحمل ضمن المبلغ الذي اقتطعته من الاحتياطي لتنفيذ مشروع السنوات الخمس ، مبلغ مليون جنيه ، لشراء بعض المصانع التي ستتخلف عن السلطات العسكرية تدعيا للصناعات المصرية ، واستبقاء مجال العمل أمام بضعة الألوف من أولئك العمال الذين سيتعرضون للتعطيل ، ويسرني أن أيجل هنا أنه قد ثبتت في محيط العمال فكرة نالت كل التأييد مني ، ولما رفضت إلى المسامح الكريمة حظيت بشرف القبول ، لأنها مظهر جميل للاشتراكية الصحيحة ، وهي فكرة مساهمة العمال كل منهم على قدر استطاعته بنصيب من مكانة خدمته في شراء المصانع التي يضمن لها الرواج في السوق المحلية ، وقد اتفقت مع معاهدة مدير بنك مصر وسعادة مدير البريد على التسهيلات التي تيسر لهؤلاء العمال تقديم ما يرغبون في المساهمة به ، أينما كانوا في جميع أرجاء البلاد ، ولدى ما يملئ على التفاؤل بنجاح هذا المشروع بفضل التأييد الملكي

السامى لفكرته ، وإدراك العمال لمصلحتهم الحقيقية فيه ، وتعضيد الشركات وأصحاب الأموال وذوى الرأى لهذا المشروع بأموالهم وأفكارهم وتوجيهاتهم الحكيمة ، وأريد أن أتهنى هذه الفرصة لأعلن أن المليون جنيه الذى خصصته الحكومة لشراء بعض المصانع سيكون بمثابة سلفة دورية ، بحيث يمكن بواسطته أن يتكرر الشراء والبيع من السلطات العسكرية وإلى الشركات الصناعية ، حتى تحصل البلاد على جميع المصانع التى تستفيد الصناعة الوطنية من بقائها وتتوطد بها أركانها ، ويتبع فيها مجال العمل لأكبر عدد ممكن من المتعطلين ، أما المصانع التى يساهم العمال فى رأس مالها ، فتكون فاصرة على ما يضمن له رواج متجاذبة فى السوق المحلية طوال أيام السلم ، كما أفاد السلطات العسكرية خلال أيام الحرب ، وأضرب لذلك مثلا مصنع الملابس المجهزة فى غمرة ، الذى يحتوى على بضع مئات من أحدث الآلات الكهربائية لتفصيل هذه الملابس وحياكتها وتجهيزها وهو يضم ١٥٠٠ عامل وعاملة ، فليطمئن العمال وأصحاب الأموال على أن أسهمهم مضمونة الربح ، مأمولة الارتفاع لأن الاستهلاك المحلى سواء للموظفين أو للطلبة ، كفيل باستغراق كل منتجات هذا المصنع ، ولن يكون رواجه على حساب المستهلكين ، فإن ضخامة إنتاجه تمكنه من الصمود أمام المنافسات مع تحقيق ربح معقول ، وبذلك تصان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء ، وأعود بعد هذا الاستطراد إلى موضوع الفقر ، فأقول إن له فرائس أخرى ليست بين عمال الزراعة فى الريف ، ولا بين عمال الصناعة فى المدن ، وإنما نجدها فى عائلات أئمتى عليها الدهر فى العواصم ، إما لفقدانها عائلتها ، وانقطاع مورد الرزق عنها وإما لعجزها عن التكسب بسبب الشيخوخة أو المرض وإما لغير هذين السببين من العوامل الأخرى ، كأنفصال الزوجين ، أو تعدد الزوجات وتشرد الأولاد من العوز وهى مشكلة أخرى تواجهها الحكومة بكل ما تملك من الوسائل ، فهى تحاول فى حدود طاقتها المالية أن تنقذ هذه الأسر من مخالب الفقر ، بمد يد المعونة المادية ، وبانشاء الملاجئ لإيواء أولئك المشردين ، ولكن جهد الحكومة فى هذا الشأن ، بما تجمله جهد محدود بطبيعة الحال ، ولا بد من معاونة الجمعيات الخيرية فى هذا الشأن ، بما تجمله من تبرعات أهل الخير ، ولكى تضمن الحكومة توجيه هذه التبرعات وجهتها الصحيحة التى جمعت من أجلها ، فقد استصدرت قانونا ييسر لها حق الإشراف على هذه الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية ، ورقابة أموال التبرعات عند جمعها ، والتأكد من صرفها فى وجوه الخير التى أنشئت لتحقيقها ، وترى الحكومة فى علاج مشكلة التشرد أن تستصدر تشريعا ينظم حق الرجل فى تعدد الزوجات ، حيث لا يباح إلا للقادر على النفقة ، أما العاجز عن تكاليف الحياة مع زوجة واحدة ، فلا يجوز له فى حق المجتمع أن يجمع بين زوجتين أو أكثر ، ثم تنفى الحكومة ذرايه فى هيئة المشردين ، وترحم أولاد الأيتام مثلا بأولاده الذين بصت بهم إلى الشقاء نتيجة لسوء تصرفه ، أو سوء استعماله لحق التشدد

وكما أن المجتمع مطالب بالعطف على العاجزين من أفرادة ، فكذلك يحق لهذا المجتمع أن يعي نفسه من سوء تصرف ذلك العاجز ، وقد كنت منذ يومين أستمع إلى محاضرة قيمة ألقها الدكتور " رث ينج " في نادي الاتحاد الانجليزى المصرى ، وهى طيبة انجليزية تناهز الستين من عمرها ، وقد مضت سنوات طويلا فى الهند وفى الحبشة وكست كل هذه السنين للبحث والاستقصاء عن الأسباب الأصلية فى ارتفاع نسبة الوفيات و الأضرار و ردها جميعا إلى الفقر والمرض ، ونصحت للعصرين ، نظرا للزيادة المضطردة فى عدد السكان مع ضيق رقعة أرضهم عليهم أن ينشطوا الحركة الصناعية فى بلادهم ، لأنها فى نظرها المنفذ الوحيد لرفع مستوى المعيشة ، والتخلص من مخالب الفقر ، وإلى أومن بسداد رايها ، ولذلك أهاب بأصحاب الأموال المكثمة فى المصارف بغير فائدة أن يثمنوها على الأقل بأولئك العمال المساكين فى المساهمة ببناء بعض أموالهم فى إنشاء شركات الصناعة استفلا لأموالهم وإفساحا لمحل العمل أمام اخوانهم ، وتيسيرا لنسبل البش الشريف للمواطنين الذين ليسوا فى الواقع إلا أعضاء فى جسم هذه الأمة وينب أن تألم لألمهم ، ونعمل على رفع مستواهم ، وكفالة الرزق الحلال لهم ، والعيشة الصحية المناسبة لأوساطهم ، وإنى لهمولى ذكرى مؤلمة لأبناء الصعيد الأتقى أيام سطا عليهم وباء الجامبيا ، ووجد فى أجسامهم النجيلة مرثعا خصبا بسبب ما هم فيه من الفقر وسوء التغذية ، ولولا لطف الله بنا ، لرحف الرباء من أقاصى الصعيد وشمل الوادى برمته ولكن عناية المليك ائدى لهذه الطائفة من رعاياه الأوفياء هى التى حملته فى يوم عيد ميلاده السعيد ، على أن يخاطر بحياته الغالية ، ويسافر إلى تلك الجهات الذية يتفقد بنفسه أحوال شعبه ، ويطمئن على كفاية ما يصرف للرضى من الغذاء والدواء وضرب بذلك مثلا عاليا للتضحية والرحمة الكريمة ، كما حمل الحكومة على اسعاف سكان قما وأسوان ، باغاثة مستعجلة ، واستصدرت أمرا عسكريا بوضع حد أدنى لأجور العمال فى هذه المنطقة صمانا لسد الأرماق ، والاحتفاظ بحياة أولئك المساكين ، وأست أدعو أحدا للخطورة بحياته ، ولا للبرع بماله ، إنما أدعو النادرين إلى المساهمة ببعض ما أفاض الله عليهم ، فى إنشاء المؤسسات الصناعية ، تخفيفا لضغط البطالة والدوز ، بن هذه الطبقات الفقيرة .

وأما الجهل فوصمة يتدى لها حين الأمة ، ودموع الأصف الشديد ، فاش فى الأغلبية الظلمى من سكان هذه البلاد ، وينب علينا أن نخرج الناس من الظلمت إلى النور ، فالفقر والمرض عندى يمان للبل بصدمة وثيقة ، ولقد استصيرت الحكومة فائرا بتكاليفه الأسيمة ونشر الثقافة الشعبية ، وبنأت بتنفيذ قلا فى أول السنة الدراسية الحالية وتصدرت تنفيذها فى البداية التجريبية على محافظة القاهرة ومديرية الجيزة ، وهى ترجو أن تتوسع فيه حتى

نزول عن الأمة هذه الوجهة ، وتخلص من آثار الجهالة ، وحتى يثري الناس بهد تعليمهم القراءة والكتابة ما يلقى عليهم من الارشادات للتعاون مع الحكومة على تخفيف ما يعانونه من فقر ومرض .

والمرض في مصر من أعصى العلل ، وهو في أنواعه المستوطنة راجع للفقر والجهل معا ، كالبلهارسيا والانكلستوما ، ولا شك أن ضعف الصحة ونقص القوة الجسدية ، يؤديان الى ولة الانتاج وهكذا دواليك ، يتفاعل الفقر والجهل والمرض ، وتصلح كلها علينا وتتفاقم آثارها فينا ، ولا بد من القضاء على أسباب الأمراض المستوطنة باستئصال شأقها ولقد أعدت الحكومة لهذا الغرض ضمن برنامج السنوات الخمس مشروعات بعضها وقائي بجمع القواقع ، وردم البرك ، وتوفير المياه الصالحة للشرب ، وبعضها علاجي ، كأنشاء المستشفيات المركزية ، والوحدات الصحية القروية ، وإني لأشيد برأى صديد آخر للطببة الانجليزية " رث ينج " وهو أن إنشاء المستشفيات ، كثير النفقة بالنسبة الى تكاليف الوسائل الوقائية وهي لذلك تنصح بأن يخصص معظم الاعتمادات الصحية ، للوق دون العلاج ، وأنه مهما تكثر المستشفيات بحيث تشمل جميع أرجاء البلاد ، فإنها لا تجدي نفعا بقدر ما تجديه الوسائل الوقائية ولست أجهل أثر الارشاد في المعاونة على نجاح وسائل الوق ، ولذلك أنشئت المراكز الاجتماعية ، وزود كل منها الى جانب الاختصاصي الزراعي ، بطبيب يعالج سكان المنطقة ويرشدهم الى ما يجب عليهم اتقاؤه من الأمراض المختلفة . كما زود بزاورة صحية تتردد على مساكن القرية لارشاد النساء فيها ، بمثل ما يؤديه الطبيب للرجال وما يتصل بموضوع تحسين الصحة العامة في المدن والريف على السواء ، تشجيع الرياضات المختلفة وفي الوزارة إدارة مخصصة ، للإشراف على هذا النشاط ، تدبها ساحات رياضية في كل عواصم المديرية وأرجو أن يزيد عددها بحيث تشمل جميع المراكز والقرى في بلاد القطر جميعها لأن مؤمن بفائدة الرياضة في تصحيح الأبدان وتنويم الأخلاق ، وخلق جيل قوى يكون بإنتاجه وعلمه وصحته ، أسعد حظا مما كنا ، وأقدر على إحلال مصر محلها اللائق بها بين الأمم .

ومن بين ما تتوسل به الحكومة في محاربة مشاكلنا الاجتماعية في الريف ، تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ، وإمدادها بالسلف اللازمة لها من البنك التعاوني المزمع أنشاؤه لتمكينها من استعمال الآلات الزراعية الحديثة ، وتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة غلة الأرض ، وبيع المحاصيل بالأمم المناسبة واستحداث الصناعات المتصلة بالمنتجات الزراعية ، والحيوانية ، واستغلال أوقات فراغ فئما يعود على أبناء الريف بالنفع العميم وإني لأؤمل خيرا كثيرا من وراء تنشيط الحركة التعاونية في البلاد ، وقد أنشأت مجلسا أعلى للتعاون ، نشأت معه مجلس فرعية في عواصم المديرية ، وشرع في تكوين الاتحادات

المركزية التي تضم الجمعيات العديدة المنتشرة في القرى ، وأؤمل عما قريب أن يتم وضع شبكة الرقابة الحسابية على أموال هذه الجمعيات ، بحيث تزول شكوى المساهمين فيها ، وتعود اليهم الثقة الكاملة في حسن تصرف مجالس الإدارة ، وتحقيق المزايا والآمال المتوقعة على نظام التعاون ، وقد أوفدت بالاتفاق مع الاتحاد التعاوني ، لمدينة القاهرة في شهر يوليو الماضي بعثة من ذوي الخبرة في شؤون التعاون ، الى فلسطين وسوريا ولبنان ، للوقوف على مدى نجاح الجمعيات التعاونية المختلفة الأنواع ، في تلك الأقطار الشقيقة ، واختيار ما يلائمنا من أنظمتها ، وقد تلقت تقرير هذه البعثة ونصفحته ، فبهرتني النتائج السريعة لأعمال تلك الجمعيات الناجحة ، وإني لأرجو أن يتحقق بلدياتنا في القريب العاجل مثل ذلك النجاح الباهر الذي أحرزه التعاون في البلاد المجاورة .

وإني بعد أن استعرضت أهم مشاكلنا الاجتماعية ، وعرضت بعض ما اتخذته الحكومة الى الآن من وسائل علاجها ، أكرر ندائي الى الحاضرين منكم ، وإلى الغائبين الذين تكفل المذاييع بتريد صوتي بينهم ، بتعاون الجميع مع الحكومة على تحقيق العدالة الاجتماعية التي أعتقد أن أول خطوة في سبيلها كانت بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية ، وإن أصدق وصف لهذه العدالة هو ما أجمله جلالة مولانا الملك المفدى في ندائه الى شعبه لمناسبة أول شهر رمضان المعظم ، وهو ضمان حق الفقير في أن يعيش ، وحق المريض في أن يصح ، وحق الجاهل في أن يتعلم ، وحق الخائف في أن يطمئن .

أيها السادة :

ألا إن الفقر والجهل والمرض ، هو المحور الذي تدور حوله كل مشاكلنا ، ويجب علينا أن نمحذ لمحاربتها جميع قوانا لتخليص الشعب البائس ، من هذا الأخطبوط المشؤوم ولا يمكن أن تكفى جهود الحكومة وحدها ، بل لابد من تضافر كل الطبقات ممها في إحراز النصر على هذه الآفات الثلاث ، ومهما يكن تعقد هذه المشاكل ، وتراكم آثارها مع السنين وطول الثقة في حرها ، فيجب أن لا يحملنا اليأس على الإحجام ، فلما على العزمات من مستحيل .

أتذكرون معي أيام العلمين ، وكيف كان المرسلون الحريون ، يصفون المعركة التي دارت هناك ، بأنها كانت في بدايتها معركة مائمة ، ولم أكن في ذلك الوقت ، أفهم على التدقيق ، مرادهم من وصفها بالموعة ، فلما وليت وزارة الشؤون الاجتماعية ، وراءت أسامي هذه المشاكل ، أدركت معناها ، وكذلك الآن ، وكما كانت معركة العلمين بداية التحول في هذه الحرب ، وبأكورة انتصار الملكة ، إلى أن تم لهم دحر المحور في عقر داره ، إني أؤمل أن يكون اجتماعكم اليوم ، تمهيدا لشن الفارة على الفقر والجهل والمرض ، وإني لو اتق من النصر ، مادام الفاروق العظيم بقودنا ، والله يدنا وإله لنعم المولى ونعم النصير .